مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

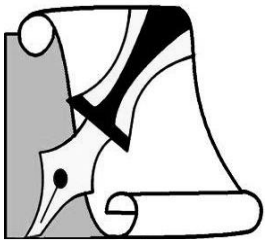

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مخطط استيطاني يهدد بعزل القدس عن محيطها
تحذير أميركي ـ أوروبي ـ أممي من دفن "حلّ الدولتين"

لطالما شكل الاستيطان حجر الزاوية في الفكر الصهيوني، والقاعدة التي قامت عليها الدولة العبرية عام 1948، والأساس الذي تعتمده لإضفاء صفة الأمر الواقع السكاني على توسعاتها العسكرية المتتالية. إذ يختلف الاستيطان اليهودي عن أشكال الاستيطان الاستعماري الذي عرفه العالم المعاصر، لكونه يستند في تبرير وجوده إلى فلسفة ذرائعية وادعاء ديني.

فتأثير الاستيطان على الفكر السياسي الصهيوني يمتد ليشمل كافة أشكال الخطاب السياسي والحزبي والأمني والإعلامي، ويأتي في مقدمة برامج كافة الأحزاب الصهيونية، حيث تحرص إسرائيل على حسم الجدل الدائر حوله من خلال إبعاده عن طاولة أية مفاوضات، وترفض تضمينه أية معاهدات واتفاقيات دولية أبرمتها أو قد تبرمها، سواء مع السلطة الفلسطينية، أو بعض الجهات في المنطقة، أو حتى ضمن الوعود التي تطلقها من وقت لآخر.

أكثر من ذلك، يعد موضوع الاستيطان في القدس بآثاره السياسية والأمنية، أحد العناصر الهامة في الإجماع (الإسرائيلي). فقضية توحيد المدينة وبقائها عاصمة للكيان الصهيوني والتوسع الاستيطاني بها ليست موضوع نقاش بين التيارات السياسية المختلفة.

استطاعت (إسرائيل) حتى توقيع اتفاقيات أوسلو وما تلاها، فرض واقع استيطاني وجغرافي يعرقل أي اتفاق حول تقاسم المدينة، وذلك نتيجة لجهود الحكومات (الإسرائيلية) المتتالية التي عملت على توظيف كل قدراتها وامكاناتها وعلاقاتها الدولية، من أجل ترسيخ هذا الواقع بكافة الوسائل، من هنا أصبح التنازل (الإسرائيلي) في مدينة القدس أصعب مما كان عليه قبل اتفاقيات أوسلو، وهو ما كرسته المشاريع والمخططات الصهيونية التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي على مدى العقود الماضية، وجديدها (وليس آخرها طبعا ما دام الاحتلال قائما) الخطط الاستيطانية الحالية التي تقوم إسرائيل بالإعداد لتنفيذها في محيط مدينة القدس المحتلة وداخل أراضي الـ48 والمسماة "جفعات همتوس" ومنطقة (E 1) و"عطروت"

و"بسغات زئيف" وهي تمس بالخطوط الحمراء المتعلقة بمكانة مدينة القدس، وتؤدي إلى عزلها عن محيطها الفلسطيني وتدفن ما يسمى "حل الدولتين نهائيا".

البداية وقبل الدخول في تفاصيل هذا المخطط، والخطر الذي يشكله على الوجود الفلسطيني في الضفة، لا بد من معرفة اتجاهات الحكومة الجديدة فيما يتعلق بالاستيطان بشكل عام، ثم ننتقل للاطلاع على الموقف الأميركي والأوروبي والأممي من المخطط، فضلا عن القاء نظرة خاطفة على واقع الاستيطان بعد توقيع اتفاقية "اوسلو". لننطلق من اتفاقيات اوسلو

اوسلو: تفتح شهية الاحتلال على الاستيطان

فتح توقيع "أوسلو" شهية الاحتلال على زيادة وتيرة الاستيطان التي ارتفعت ثلاثة أضعاف حتى يومنا هذا. فغداة توقيع "أوسلو" كان عدد المستوطنين يبلغ 240 ألفا، 100 ألف منهم في الضفة، و140 ألفًا في القدس، ليصل عددهم الآن، إلى نحو 850 ألف مستوطن بالضفة والقدس. وبينما تجاوزت مساحة المخططات الهيكلية التي وضعتها سلطات الاحتلال، الـ 540 كيلو متر مربع، كانت مساحة البناء الاستيطاني عشية أوسلو 77 كيلو متر مربع، لكنها تجاوزت مؤخرا حوالي 200 كيلو متر مربع.

الآن لنطلع على رؤية الحكومة الاسرائيلية الحالية من الاستيطان، وكيفية تعاطيها معه.

منذ اللحظة الأولى لتشكيل الحكومة الجديد، تصدّر الاستيطان أجندة عمل رئيسها نفتالي بينيت ـ الرئيس السابق لمجلس المستوطنات "يشع". الذي أعلن في أول خطاب رسمي خلال حفل تنصيبه في منتصف حزيران الماضي، أن "حكومته ستعزز الاستيطان في كل أنحاء ما زعم أنها "أرض إسرائيل"، متعهداً بأنها "ستحافظ على مصالحنا القومية في المنطقة "C" (التي تقع في الضفة الغربية).

الحكومة الاسرائيلية: سندعم الاستيطان

بينيت ذهب إلى أبعد من ذلك، بتأكيده أن الحكومة الجديدة ستحافظ على "إسرائيل يهودية وديمقراطية، وستدعم الاستيطان في كل مناطق الضفة الغربية، وخاصة في المنطقة المصنفة "ج". الملفت أن بينت

لم يكتف بطمأنة رؤساء مجالس المستوطنات بالضفة الغربية" (يشع) ـ خلال لقائه بهم في أيلول الماضي ـ ب"استمرار الاستيطان بالضفة"، بل قطع الطريق على أي مزايدة من قبل سلفه السابق بالإشارة إلى أن "وتيرة الاستيطان، ستكون كما كانت في عهد رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق نتنياهو".

وفي خطوة من شأنها أن ترفع اسهمه بين المستوطنين، وتدل على أن الاستيطان يتصدر اولويات حكومته، أعلن بينيت، عن تخصيص حكومته، مبالغ كبيرة لاستكمال المشاريع الاستيطانية، ما يعني حكماً، ابتلاع مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية وتخصيصها لصالح المستوطنين والمستوطنات وربطها ببعضها البعض".

شاكيد وزيادة موازنات الاستيطان

ليس هذا فحسب، إذ ان بينيت طعّم حكومة بشخصيات تشكل رأس حربة لتحقيق المشروع الاستطياني وفي مقدمتهم وزيرة الداخلية ايليت شاكيد ـ للمفارقة ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس كان قد توسل لقاءها، عبر رسالة شفهية حملها الى وفدا من حزب "ميرتس" اليساري الاسرائيلي، مفادها "ابلغوها بأنني أريد أن أقابلها. لماذا يخافون من الحديث معي؟ فلتأت ولتقل كل ما تريد وكلي أذان صاغية. أعلم أن لديها آراء متصلبة للغاية ولكن حتى لو اتفقنا على واحد في المائة فسيكون ذلك بمثابة تقدم" ـ التي تفاخرت في الايام القليلة الماضية بنجاحها في مضاعفة الموازنات الخاصة بالاستيطان في وزارتها بأكثر من 50 بالمائة.

شاكيد المنتشية، بزيادة مخصصات الاستيطان في وزارتها، تقود حاليا حملة المطالبة بإخلاء قرية الخان الأحمر شرق مدينة القدس، وان كانت المحكمة العليا، قد اجّلت تنفيذ قرارها بإخلاء وتهجير اهالي القرية، لكنها تشدد على ان هذا الامر "لا يعني عدم إخلاء القرية".

أما السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هي الوسائل التي تلجأ إليها اسرائيل لمصادرة الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات عليها.

استخدمت إسرائيل مجموعة من القوانين للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومصادرتها أهمها:

1. قانون أملاك الغائبين:

وهو ينص على أي فلسطيني يملك الأرض ويعيش خارج الحدود، يقوم القيم على أملاك العدو باستغلالها ووضع اليد عليها.

2 ـ أملاك الدولة:

وبموجبه استغلت إسرائيل مجموعة مختلفة من القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية بالإضافة إلى الأوامر العسكرية، بحيث تم وضع اليد على ما يزيد عن 40 بالمائة. من مساحة الضفة الغربية كأملاك دولة.

3 ـ المصادرات للمصلحة العامة: بذريعة اقامة محميات، شوارع، كسارات للسيطرة على الأراضي.

ـ منظومة استخباراتية لرصد البناء الفلسطيني

المخططات التهويدية لم تتوقف عند هذا الحد، بل اتخذت ابعادا فائقة الخطورة، بهدف التضييق على الوجود الفلسطيني والاطباق على القدس ومحطيها، ومنعهم حتى من التصرف بأملاكهم، وهو ما ظهر من خلال الاجراء الذي يعكف مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي على دراسته حاليًا، ويتضمن إنشاء منظومة لرصد البناء الفلسطينيّ في مناطق (ج)، بميزانية تصل إلى 20 مليون شيكل.

وبناء على ذلك، سيتم تمويل منظومة استخبارية مكوّنة من 20–30 شخصًا تستخدم سيّارات وطائرات استطلاع، ومهمتهم جمع معلومات استخبارية عن كل منطقة فلسطينية، ورصد أي بناءٍ غير مرخّص، وكذلك مراقبة مواقع تاريخية وتراثية بالضفة، وإبلاغ "الإدارة المدنية" التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي بذلك.

ومن المقرر أن تكون الذراع الاستخبارية الجديدة، تابعة لوزارة الاستيطان الإسرائيلية، علمًا أنّ منظمة "ريجافيم" " Regavimاليمينية المتطرّفة كانت تقوم بهذا الدور في ملاحقة البناء الفلسطيني في مناطق (ج).

لكن اين واشنطن من هذه المخططات؟ والجواب في السطور التالية.

أتى قرار لجنة التخطيط والبناء المحلية التابعة لوزارة الداخلية الصهيونية، في وقت طالبت فيه الإدارة الأميركية إسرائيل بالامتناع (وليس التهديد بعدم التنفيذ أو فرض عقوبات على اسرائيل مثلا) عن خطوات

أحادية الجانب، وذلك بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لبيد، واشنطن، ولقاءه نظيره الأميركي أنتوني بلينكن، ثم نائبة الرئيس الأميركي، كامالا هاريس، حيث كرر خلال اجتماعاته الاميركية معزوفة "نحن أيضا نوافق على أنه يجب أن تكون للفلسطينيين حياة جيدة وأمل."

اميركا: احتجاجات خفيفة على الاستيطان

سمع، ليبيد احتجاجات أميركية خفيفة حول الموضوع. وتعقيبا على ذلك قال مصدر أمريكي رفيع قبل لقاء بين لبيد ـ بلينكن، بأن "الإدارة الأمريكية متمسكة بموقفها ضد توسيع البناء في المستوطنات. لكن ما خلفية هذا الموقف؟

في هذه المرحلة، تفضل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، عدم مواجهة الحكومة الإسرائيلية الحالية، ولذلك تلتزم الصمت، وتمتنع عن الإدانة العلنية للتحركات الأخيرة الهادفة لتعزيز البناء الاستيطاني خارج الخط الأخضر في القدس.

الاحتمال الأكبر أن ضبط النفس الأميركي مرتبط بانتظار تمرير الموازنة الإسرائيلية العامة في الكنيست الشهر المقبل، حيث أن هناك مخاوف أميركية من أن الصدام حاليًا قد يؤثر على استقرار الحكومة في تل أبيب.

وعلى سيرة زيارة وزير الخارجية الصهيوني لواشنطن، قال مسؤول إسرائيلي كبير، إن "الولايات المتحدة أوضحت بصوت عال خلال محادثات مع الوفد الصهيوني برئاسة ليبيد، معارضتها لبناء إسرائيل لمستوطنات يهودية على الأراضي الفلسطينية المحتلة التي يريدها الفلسطينيون لدولتهم المستقبلية"

كلام المسؤول الاسرائيلي، تقاطع مع تصريح لمسؤول كبير في إدارة بايدن هذا الشهر، اوضح فيه ان "إسرائيل تدرك جيدًا وجهة نظر الإدارة بضرورة الامتناع عن الأعمال التي يمكن اعتبارها "استفزازية" وتقوض الجهود المبذولة لتحقيق حل الدولتين بعيد المنال بين إسرائيل والفلسطينيين".

ـ تجربة بايدن المهنية مع اسرائيل فيما يختص بالاستيطان

ونبقى في موضوع بايدن والاستيطان، فعند رصد فترة عمل هذا الأخير إبان توليه منصب نائب الرئيس، نكتشف أن له تجربة مهينة مع إسرائيل في كل ما يتعلق بالبناء وراء الخط الأخضر. فأثناء زيارته

لإسرائيل في العام 2010، بصفته نائباً لأوباما، نشرت وزارة الداخلية خطة لتوسيع حي "رمات شلومو". أثارت الخطة غضباً غير مسبوق في إدارة أوباما. بايدن الذي شعر بإهانة إسرائيلية، كان حينها في طريقه لوجبة عشاء مع نتنياهو. في الآونة الاخير، نشر أنه طلب من البيت الأبيض في ذاك المساء العودة بصورة فورية إلى واشنطن، مع العلم أنه كان وصل لتناول وجبة العشاء تلك بعد جهود حثيثة.

كانت هذه الأزمة بداية تجميد طويل للبناء الإسرائيلي في شرقي القدس والضفة الغربية، الذي انتهى في عهد ترامب. اما هذه الايام وبالرغم من مجاهرة اسرائيل المضي قدما في مخططها،، فيبدو أن إدارة بايدن لم تستخدم بعد ضغوطاً مشابهة على إسرائيل. وثمة احتمالية أخرى، وهي أن الإدارة أدركت أن إسرائيل على عتبة تغيير مهم للخارطة الجيوسياسية في القدس.

الآن لننتقل إلى تفاصيل المخطط ومحطاته التاريخية.

يعود هذا المخطط يعود للعام 2004، وعادة ما تمر المشاريع الاستيطانية بعشر مراحل، تحصل في كل منها على مصادقة جهة أو إدارة أو هيئة، وعدا عن ذلك كان هناك بطئ في التنفيذ بفعل الضغوط التي مورست من قبل المجتمع الدولي وإدارات أميركية مختلفة، تبعاً لحساسية المنطقة التي ستقام عليها المستوطنة.

ومع تولي دونالد ترمب مقاليد رئاسة الولايات المتحدة الأميركية في الفترة السابقة دخل المخطط المراحل الأخيرة التي تسبق إقرار موعد بدء التنفيذ، بعد أن عاد ليطفو على السطح مع صعود بينيت لرأس الهرم السياسي في إسرائيل والذي اعطى دفعا كبير للمخطط ليوضع موضع التنفيذ، ونتيجة لذلك، وصول هذا المشروع إلى المراحل الأخيرة من المصادقات التي تسبق مشاهدة الجرافات على الأرض، والتي يبدو انها لن تتأخر عن الربيع القادم.

ـ تحريك مخطط الاستيطان الحالي

"جفعات همتوس" ومنطقة "E1" و"عطروت" وب"سغات زئيف" – جميعها أماكن في القدس أو في محيطها وهي خلف الخط الأخضر، حيث تقوم إسرائيل فيها، هذه الأيام، بالدفع قدماً بخطط بناء واسعة لليهود في القدس المحتلة من اجل بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة.

فعليا، تم تحريك المخطط في 14 تشرين الاول، سعيا لفرض وقائع جديدة على الأرض تحول دون أي إمكانية لتقسيم المدينة ضمن أي حل قد يطرح مستقبلا. حيث صادقت لجنة التنظيم والبناء في القدس، في الفترة ذاتها، على مصادرة مسطحات أراض بملكية الفلسطينيين لصالح مخطط بناء وحدات سكنية في مسوطنة "غفعات همتوس"، كما صادقت على إيداع خريطة لتوسيع مستوطنة "بسغات زئيف" بسغات زئيف" الواقعة شرقي بلدتي شعفاط وبيت حنينا في شمال القدس المحتلة، ومنطقة "عطيروت" في شمال القدس.

ـ قطع أوصال الضفة

"جفعات همتوس" و "E1" (التي تسمى أيضاً مبسيرت أدوميم) كانت دائماً تعتبر خطاً أحمر بالنسبة للأمريكيين والمجتمع الدولي. تعتبر هذه الخطط إشكالية على نحو خاص، لأن "غفعات همتوس" ستفصل كلياً قرية بيت صفافا عن الفضاء الفلسطيني لشرقي القدس وتحيطها بأحياء يهودية. اما منطقة "E1" ستقسم الضفة الغربية ولن تسمح بالانتقال بين شمال الضفة وجنوبها. "

ـ المخطط وبناء 9 آلاف وحدة سكنية استيطانية

في كانون أول المقبل ايضا، سيتم طرح مخطط لإقامة حي استيطاني جديد في منطقة "عطروت" للمناقشة والاعتراضات. يشمل المخطط الذي سيقام في منطقة مطار القدس "عطروت"، بناء 9 آلاف وحدة سكنية استيطانية، ويدور الحديث عن منطقة إستراتيجية وحساسة للغاية، إذ تقع المنطقة الصناعية "عطروت" والمطار المهجور المجاور لها، بين أحياء بيت حنينا وكفر عقب.

ـ الاستيلاء على مطار القدس الدولي

حتى العام 1967 (سقوط الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي)، كان "مطار القدس الدولي"، الميناء الجوي الوحيد في الضفة، قبل أن تضع إسرائيل يدها عليه، وتحوّله إلى مطار لرحلات داخلية قليلة، إلى أن أغلقته نهائيا عام 2000. المطار والأراضي التابعة له، تقع على أرض مساحتها 1200 دونم، فضلا عن أن مخطط الحي الاستيطاني، يقع على أرض مساحتها 900 دونم.

ولأول مرة منذ 30 عاما، سيتم إنشاء حي استيطاني جديد في القدس، حيث سيتم بناء 1257 وحدة استيطانية، وسيكون على غرار الحي الاستيطاني "هار حوما"، والذي تعتبره السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي حتى هذا اليوم بأنه مؤامرة إسرائيلية تهدف إلى تعطيل اتفاقيات أوسلو.

وعليه، فالترويج لإقامة ثلاث مستوطنات جديدة يتوقع أن يعيش فيها عشرات الآلاف من المستوطنين، سيجعل سيناريو تقسيم القدس المحتلة امرا واقعا تماما.

وماذا عن الموقف الأوروبي والأممي

رغم وجود مخططات بناء استيطاني في المنطقةE1 ، منذ سنوات طويلة، إلا أن جميع الحكومات الإسرائيلية لم تنفذها بسبب معارضة دولية لهذه المخططات خصوصا أوروبية.

فلنبدأ بالأمم المتحدة، التي حذرت بلسان المنسق الأممي الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، نيكولاي ميلادينوف، من أن تنفيذ إسرائيل لخطة "E1"الاستيطانية، سيقطع الصلة بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، مما يقوض بشكل كبير فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.

ـ الأمم المتحدة تحذر

الأمم المتحدة قالت بعدم شرعية ما تقوم به اسرائيل، وهو ما جدد ميلادينوف التأكيد عليه من أن "جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتظل عقبة كبيرة أمام السلام". وحثّ ميلادينوف "السلطات الإسرائيلية على الامتناع عن مثل هذه الأعمال الانفرادية، التي تغذي عدم الاستقرار، وتزيد

من تآكل احتمالات استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

أوروبا، التي تتميز بمواقفها اقله "الدعمة نظريا" للعشب الفلسطيني، أرسلت 16 دولة منها، بينها فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا، مذكرة احتجاج إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، عبروا فيها عن قلقهم الكبير، بخصوص الحديث عن البناء في منطقة"E.1" ، وأكد السفراء الأوروبيون، في مذكرتهم، أن البناء في هذه المنطقة الحساسة، سيقوض إمكانية التفاوض على حل الدولتين، وسيعيق التواصل للدولة الفلسطينية، وسيضع القيود على إمكانية التفاوض وفق الإطار الدولي المتفق عليه.

وقبل عام، قال رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في الضفة، سيفان فون بورغسدروف، أثناء جولة في "جفعات همتوس، "نحن هنا بسبب أهمية الحفاظ على الأمل بدولة فلسطينية مستقلة وحرة تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل. كل إضافة لمستوطنين على أرض فلسطينية تقوض هذا الأمل".

وبالحديث عن القانون الدولي لننظر ماذا يقول هذا القانون

يعتبر إقامة المستوطنات في القانون الدولي بفروعه، بالإضافة إلى نقل سكان الدول المحتلة إلى الإقليم المحتل– مناقضة لكل المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة (ميثاق جنيف الرابع حول قوانين الحرب في عام 1949)، وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية، سواء في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للامم المتحدة.

وبالتالي فإن خلق الأمر الواقع بالقوة لا يمكن أن يكسب حقا. وقد صدرت مجموعة من القرارات الشرعية الدولية بتأكيد ذلك وإنكار أي صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وتطالب بإلغائه وتفكيك المستوطنات بما في ذلك الاستيطان بالقدس. ومنذ عام 1967 وحتى اليوم صدرت قرارات بهذا الخصوص أهمها:

أ- قرارات مجلس الأمن

- القرار رقم 446 لسنة 1979، الذي أكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي.
- القرار رقم 452 لسنة 1979، ويقضي بوقف الاستيطان حتى في القدس وبعدم الاعتراف بضمها.

- القرار رقم 465 لسنة 1980، الذي دعا إلى تفكيك المستوطنات.
- القرار رقم 478 لسنة 1980.

ب ـ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

صدرت عن الأمم المتحدة قرارات كثيرة أدانت الاستيطان الإسرائيلي، ومن أهمها:

- القرار رقم 2851 لسنة 1977.
- القرار رقم 160/42 لسنة 1987.
- القرار رقم 48/44 لسنة 1989.
- القرار رقم 74/45 لسنة 1990.
- القرار رقم 47/46 لسنة 1991.
- القرار رقم 46 لسنة 1991.

الخـــــــــــــلاصـــــــــة:

عند التدقيق على أرض الواقع نجد أن المناطق المحيطة بمطار القدس الدولي (عطروت) والذي سيقام على أرضه المخطط هي: حي كفر عقب شمالاً، ومن الغرب أحياء من مدينة البيرة، ومن جهة الجنوب الغربي قلنديا البلد وبلدة بير نبالا. وعليه فالمخطط الجديد، سيقع عمليا، وسط تجمعات فلسطينية كثيفة سكانياً، وهذا من شأنه أن يضع مخاطر على سكان تلك الأماكن، ولا أحد يعلم كيف يمكن أن تتطور الأمور، إذ قد نشهد توسعات جديدة للمستوطنة، وبالتالي هدم منازل وترحيل سكان.

زد على ذلك أن المشروع الاستيطاني الجديد يضع عجلة إضافية في مخطط إسرائيل للحفاظ على غالبية يهودية في مدينة القدس، ويجعل الفلسطينيين أقلية هناك، فهو يتضمن إسكان ما لا يقل عن 45 ألف مستوطن وغالبيتهم من المتدينين."

أما الكارثة الكبرى، تتمثل بأن إسرائيل تعمل على الأرض وفق هندسة ديمغرافية، لطرد أكبر عدد من الفلسطينيين من القدس، واحتواء أكبر عدد من اليهود، لذلك تستخدم العوامل الطاردة للمقدسيين، كالمنع من تشييد المساكن وتعقيد إجراءات منح تراخيص البناء، وفرض القوانين المشددة التي تصعب الحصول على حق لم الشمل وتسهل سحب الهويات المقدسية.

الأنكى، هو مشاركة شركات فلسطينية كبيرة بتنفيذ مشاريع استيطانية بشكل يتنافى مع القوانين الفلسطينية، وهذا يضعهم تلقائها في خانة التأمر على القضية الفلسطينية، ويجعل منهم شركاء في تهويد ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية.